

إبداعات ابن العربي في ميدان مقاصد الشريعة (من خلال كتابه "أحكام القرآن")

د. محمد الزمزمي الثاني
مركز أبحاث الدراسات والبحوث الإسلامية/الكويت

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فإنه إذا كان التفسير علما يراد به بيان معاني ألفاظ القرآن وما يستفاد منها من أحكام من أجل التوصل إلى الكشف عن مراد الله تعالى في خطابه للمكلفين، فإن جانباً مهماً لا يمكن إغفاله في فهم كلام الله وتفسيره، ألا وهو إعمال المقاصد واعتبارها في تفسير النص القرآني، فلا يمكن تدبر القرآن وفهمه فهماً صحيحاً بمعزل عن فهم مقاصده وغاياته، ولقد كانت لبعض المفسرين إبداعات مهمة، واجتهادات مقاصدية متميزة، تدل على التفاتهم للمقاصد ومراعاتهم لها في تفسير القرآن واستنباط الأحكام.

وقد كان من ضمن هؤلاء العلماء المتميزين فقيه مالكي مشهور، هو أبو بكر بن العربي المعافري المتوفى سنة (543هـ)؛ فالذي يتأمل كتاباته ويتفحصها سيدرك بشكل جلي أنه كان بحق إماماً مقاصدياً بكل ما تحمله الكلمة من معنى، فقد كان -رحمه الله- يستحضر روح الشريعة ومقاصدها العامة في جل استنباطاته؛ فقد برهن على أهمية الشريعة وصلاحتها للناس لما تتميز به من عدالة ومساواة ويسر وتسامح، وربط الأحكام والنصوص بمقاصدها، وحدد مواضع القياس في الشريعة الإسلامية، فبين أن هناك أموراً تعبدية لا دخل للقياس فيها، وأوجب العمل بالاحتياط وسد الذرائع والمصلحة، معتبراً ذلك من الأصول التي انفرد بها مالك، وربط التشريع بالواقع في حياته القضائية، وقرر أن المقصد العام للشريعة هو أن تكون مطاعة ومهابة نافذة، والمكلفون في سعادة دائمة. وقد وجد الفكر المقصدي عند ابن العربي في المجال الفقهي ميداناً خصباً، بسط فيه فروعاً، فلا يكاد يخلو عنده حكم من بيان مقصده الشرعي أو ذكر حكمته وتعليله.

وسأحاول في هذا البحث -إن شاء الله- أن ألامس بعض الجوانب من هذا المنحى المقصدي من فكر هذا العالم الجليل، وذلك في المحاور التالية:

المحور الأول: نبذة موجزة عن حياة أبي بكر بن العربي.

المحور الثاني: مدلول الإبداع لغة واصطلاحاً.

المحور الثالث: مدلول المقاصد لغة واصطلاحاً.

المحور الرابع: نظرة موجزة عن نشأة الفكر المقصدي إلى حدود عصر ابن العربي.

المحور الخامس: إبداعات ابن العربي في تأصيل المقاصد على منهج الإمام مالك.

المحور السادس: إبداعات ابن العربي في استحضار البعد المصلحي في الاستنباط.

المحور السابع: إبداعات ابن العربي في مراعاة مقاصد المكلف.

المحور الثامن: إبداعات ابن العربي في تعليل الأحكام الشرعية.

المحور الأول

نبذة موجزة عن حياة أبي بكر بن العربي

1- اسمه ونسبه: هو الإمام العلامة الحافظ القاضي، أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي المعافري الأندلسي الإشبيلي المالكي، خاتمة علماء الأندلس وآخر أئمتها وحفاظها.

2- مولده: ولد القاضي أبو بكر ليلة الخميس لثمان بقين من شعبان سنة (468هـ).

3- شيوخه ورحلاته: تفقه بأبيه وخاله أبي القاسم الحسن الهوزني، وأبي عبد الله السرقسطي، وسمع من أبي عبد الله بن منظور، وطائفة من أهل الأندلس، ثم رحل إلى المشرق مع والده سنة (485هـ) وسنه إذ ذاك سبع عشرة سنة، فلقى بالمهدية أبا الحسن بن الحداد الخولاني، ولقي الإمام أبا عبد الله المازري، ثم رحل بعد ذلك إلى مصر حيث لقي أبا الحسن الخلعي، ومحمد بن عبد الله بن داوود الفارسي وغيرهما. ومن العلماء الذين تأثر بهم واستفاد منهم في رحلته إلى المشرق أبو حامد الغزالي، والفقيه أبو بكر الشاشي، والعلامة أبو زكرياء التبريزي، وأبو سعيد الزنجاني، والفقيه أبو بكر الطرطوشي.

4- تلامذته: أخذ عنه تلامذة كثر، منهم: القاضي عياض، وابن بشكوال، ومحمد بن إبراهيم الفخار، والإمام السهيلي، وابنه عبد الله أبو محمد بن العربي، وآخر من حدث عنه بالسماع أبو بكر حسون، وبالإجازة أبو الحسن علي بن أحمد الشقوري.

5- علمه وخلقه: كان من أهل التفنن في العلوم والاستبحار فيها، والجمع لها، متقدماً في المعارف كلها، متكلماً في أنواعها، نافذاً في أحكامها، حريصاً على أدائها ونشرها، ثاقب

الذهن في تمييز الصواب منها؛ قال عنه المقرئ: «علم الأعلام، الطاهر الأثواب، الباهر الأبواب، الذي أنسى ذكاء إياس، وترك التقليد للقياس، وأنتج الفرع من الأصل، وغدا في الإسلام أمضى من النصل»¹. وكان يجمع إلى ذلك كله آداب الأخلاق مع حسن المعاشرة ولين الجانب، وكثرة الاحتمال، وكرم النفس، وحسن العهد، وثبات الود.

6- وفاته: توفي - رحمه الله - في ربيع الأول سنة (543هـ)، منصرفاً من مراكش، وحمل ميتاً إلى مدينة فاس ودفن بها، وقبره معروف هناك².

المحور الثاني

مدلول الإبداع لغته واصطلاحاً

الإبداع لغة: يقال: أبدعت الشيء وأبتدعته أي: استخرجته وأحدثته، وأبدع الله الخلق إبداعاً أي: خلقهم لا على مثال سابق، وفلان بدع في هذا الأمر، أي: هو أول من فعله، فيكون اسم فاعل بمعنى مبتدع، والبديع فعيل من هذا، فكأن معناه هو منفرد بذلك من غير نظائره³؛ فالإبداع في اللغة إذن هو: الاختراع والابتكار على غير مثال سابق، وبصورة أوضح هو: إنتاج شيء جديد لم يكن موجوداً من قبل على هذه الصورة.

الإبداع اصطلاحاً: أما في الاصطلاح، فقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً في تحديد مفهوم جامع للإبداع، فعرفوه بتعريفات مختلفة ومتباينة، غير أنها تلتقي في الإطار العام لمفهومه، وهو أن الإبداع نوع من التفوق العقلي الذي يؤدي إلى ابتكار أفكار جديدة مفيدة ومقبولة علمياً، وعليه يمكن التأكيد على أن الإبداع: عملية الإتيان بالجديد ورؤية ما لا يراه الآخرون، والقدرة على الابتكار بطريقة جديدة تعجب القارئ والسامع والمشاهد؛ وقد عرفه الشريف الجرجاني بقوله: "الإبداع: إيجاد الشيء من لا شيء؛ وقيل: الإبداع: تأسيس الشيء عن الشيء، والخلق: إيجاد شيء من شيء، والإبداع أعم من الخلق، ولذا قال: «يَكْبُحُ السَّمَلَوَاتِ وَالْأَرْضِ»⁴، وقال: «خَلَقَ الْإِنْسَانَ»⁵ ولم يقل: أبدع الإنسان⁶.

1- نفح الطيب (33/2).

2- ترجمته في: الصلة (185/1) والديباح (252/2) ونفح الطيب (25/2) والروض (236/2) والسلوة (198/3) ووفيات الأعيان (296/4) والوفاتي بالوفيات (300/3) وشذرات الذهب (141/4) والأعلام للزركلي (230/6).

3- المصباح المنير (ص 25-26).

4- سورة البقرة، الآية: 117.

5- سورة النحل، الآية: 4.

6- التعريفات ص: 156.

المحور الثالث

مدلول المقاصد لغت واصطلاحاً

- المقاصد لغة: تطلق مادة (ق-ص-د) في اللسان العربي ويراد بها المعاني التالية:
 - أ- الاستقامة والاعتدال: ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَقْصِبْ فِي مَشْيِكَ﴾¹.
 - ب- التوجه نحو الشيء: يقال: قصدت قصده، أي: نحوت نحوه.
 - ج- الكسر: يقال، انقصد السيف: انكسر، وتقصد: تكسر، وقصد الرمح: كسره.
 - د- الاكتناز والامتلاء: تقول العرب: ناقة قصيد: مكتنزة ممتلئة من اللحم، والقصيد من الشعر ما تم سبعة أبيات².

وملخص كلام اللغويين أن مادة (قصد) في الاستعمال العربي تدل على معان متعددة، إلا أن الغالب عند إطلاقها انصرافها إلى العزم على الشيء والتوجه نحوه.

- المقاصد اصطلاحاً: من المعلوم أن المفاهيم الشرعية يرجع في تعريفها عادة - إلى ما كتبه المتقدمون من العلماء؛ غير أنه بالنظر إلى الكتب والمؤلفات الأصولية المتقدمة يعز علينا أن نجد تعريفاً محدداً أو دقيقاً للمقاصد، وإن كان من المسلم به أنه لم يكن غائباً عن علمائنا المتقدمين العمل بالمقاصد واستحضارها في اجتهاداتهم وآرائهم³. حتى الإمام الشاطبي - رحمه الله - الذي يعتبر شيخ هذا العلم بامتياز لا نجد عنده تعريفاً لهذا المصطلح، ولعل هذا راجع كما أشار إلى ذلك بعض الباحثين⁴ إلى أن هذا الأخير كتب كتابه الموافقات للعلماء الراسخين في علوم الشريعة، وقد نبه على ذلك صراحة بقوله: "ولا يسمح للناظر في هذا الكتاب أن ينظر فيه نظر مفيد أو مستفيد، حتى يكون رياناً من علم الشريعة؛ أصولها وفروعها، منقولها ومعقولها، غير مخلد إلى التقليد والتعصب للمذهب"⁵؛ ومن كان هذا شأنه، فليس بحاجة إلى إعطائه تعريفاً لمعنى المقاصد.

أما بالنسبة للدراسات المعاصرة فثمة تعريفات متعددة للمقاصد:

- 1 - سورة لقمان الآية: 18.
- 2 - تنظر هذه المعاني في مقاييس اللغة لابن فارس: 95/5-96، والفردات للأصفهاني، ص: 451.
- 3 - وقد تتبع الدكتور نور الدين الخادمي في كتابه (الاجتهاد المقاصدي: 48/1-51) أغلب التعبيرات والاستعمالات لكلمة المقاصد التي استخدمها العلماء قديماً وحديثاً، فوجد أنه يعبر عن المقاصد عندهم بالحكمة، وبمطلق المصلحة، وينفي الضرر ورفعه وقطعه، ويدفع المشقة ورفعها، وبالكليات الشرعية الخمس الشهيرة، وبمعقولية الشريعة وتعليلاتها وأسرارها، وبلفظ المعاني.
- 4 - أشار إلى ذلك الدكتور أحمد الريسوني في كتابه: نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي ص: 5.
- 5 - الموافقات: 87/1.

فقد عرفها الشيخ محمد الطاهر بن عاشور بقوله: «مقاصد التشريع العامة هي: المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها؛ بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة، فيدخل في هذا أوصاف الشريعة وغايتها العامة والمعاني التي لا يخلو التشريع عن ملاحظتها، ويدخل في هذا أيضا معان من الحكم ليست ملحوظة في سائر أنواع الأحكام، ولكنها ملحوظة في أنواع كثيرة منها»¹.

وإذا كان ابن عاشور قد قصر تعريفه هنا على المقاصد العامة للشريعة فإنه في موضع آخر ذكر المقاصد الخاصة وبين أنها: «الكيفيات المقصودة للشارع لتحقيق مقاصد الناس النافعة، أو لحفظ مصالحهم العامة في تصرفاتهم الخاصة»².

أما العلامة علال الفاسي فقد قال في تعريف المقاصد عموما: «المراد بمقاصد الشريعة: الغاية منها، والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها»³. والذي يظهر من هذا التعريف أنه جمع بين مقاصد الشريعة العامة ومقاصدها الخاصة.

ويبدو أن ما انتهى إليه كل من ابن عاشور وعلال الفاسي في تعريفيهما للمقاصد يعد مرجعا لأغلب التعريفات المتداولة بعدهما في الكتابات المقاصدية المعاصرة؛ فقد صرح الدكتور أحمد الريسوني بذلك فقال: «وبناء على هذه التعريفات والتوضيحات لمقاصد الشريعة لكل من ابن عاشور وعلال الفاسي، وبناء على مختلف الاستعمالات والبيانات الواردة عند العلماء الذين تحدثوا عن موضوع المقاصد، يمكن القول: إن مقاصد الشريعة هي: الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد»⁴.

وخلاصة القول: أن هذه التعريفات في مجملها تدور على كون المقاصد تمثل مراد الله في أحكامه وتشريعاته، مما فيه مصلحة للمكلفين في المعاش والمعاد.

المحور الرابع

نظرة موجزة عن نشأة الفكر المقاصدي إلى حدود عصر ابن العربي

نشأت بوادر الفكر المقاصدي مع اجتهادات الصحابة والتابعين، المستندة إلى ما اشتملت عليه نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية من تعليقات مصلحة للأحكام التي جاءت بها، والمنبثقة عما تضمنته أيضا تلك النصوص من أحكام كلية ومبادئ عامة

1 - مقاصد الشريعة الإسلامية، ص: 50.

2 - المصدر نفسه ص: 306 - 307.

3 - مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها ص: 7.

4 - نظرية المقاصد (ص 7)، والفكر المقاصدي: قواعده وفوائده (ص 13).

يهتدى بها إلى تحقيق المقاصد الشرعية، ومن تم كان الصحابة والتابعون من بعدهم، يلتفتون إلى المقاصد في اجتهاداتهم التي فرضتها طبيعة عصرهم والمشكلات التي طرأت فيه، محاولين فهم وتطبيق النصوص الشرعية في ضوء تلك المستجدات التي كانوا يعيشونها، بما يحقق المقاصد التي من أجلها جاءت النصوص وشرعت الأحكام.

ثم توالى كلام العلماء في المقاصد إلى أواخر القرن الرابع ومطلع القرن الخامس، مستخلصين الحكم الشرعية، ومبرزين المقاصد العامة للشريعة، كما يستفاد ذلك من آثار كل من أبي منصور الماتريدي (ت333هـ)، وأبي بكر القفال الشاشي (ت365هـ)، وأبي بكر الأبهري (ت375هـ)، والقاضي أبي بكر الباقلاني (ت403هـ).

ثم جاء دور التفصيل في الكلام عن مقاصد الشريعة ابتداء من حوالي منتصف القرن الخامس مع إمام الحرمين الجويني (ت478هـ)، كما يتجلى ذلك في كتابه: "غياث الأمم في التياث الظلم"، وكتاب: "البرهان في أصول الفقه"، اللذين جاء فيهما الكلام عن المقاصد الشرعية وأهمية مراعاتها بشيء من التفصيل في عدة مناسبات، ومن ذلك تنبيهه على تقسيم مقاصد الشارع إلى ضرورية، وحاجية، وتحسينية.

وإذا كان الجويني يعتبر حلقة مهمة جدا في تأصيل الفكر المقصدي، فإن ما أبدعه تلميذه أبو حامد الغزالي (ت505هـ)، يعتبر امتدادا لريادة شيخه في هذا الميدان، مع أنه أضاف إلى آراء شيخه تنقيحات وتوضيحات، جعلت عرض آرائه في المقاصد أكثر تحريرا وضبطا، خاصة في كتابه: "شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل"، ثم في كتابه: "المستصفى في علم الأصول"، الذي ركز فيه آراءه باعتباره تنويعا لجهوده السابقة. وبعد الجويني والغزالي جاء علماء آخرون ضربوا بسهم وافر في هذا الميدان، وعلى رأس هؤلاء: أبو بكر بن العربي المعافري المتوفى سنة (543هـ)، والذي كانت له إضافات مهمة وإسهام واضح في مجال الفكر المقصدي كما سنرى.

المحور الخامس

إبداعات ابن العربي في تأصيل المقاصد على منهج مالك

لعل ما يؤكد تأثر ابن العربي بالإمام مالك وحرصه على الاستفادة من علمه ونظرة المقاصدي، هو أن هذا الأخير كان يدافع عن فقه مالك، ويفضل هذا الإمام الجليل على سائر الفقهاء وينوه باجتهاداته السديدة.

1 - الالتياث: الحبس والمكث، وهو افتعال من اللوث. تاج العروس للزبيدي (1/643-644).

ومن ثم نجد أنه يقرر أن مالكا كان أغوص في المقاصد وأعرف بالمصالح، وأن مذهبه أشرف المذاهب؛ لأنه قال بالاستنباط وتتبع المعاني وأعرض عن الظاهر. ويؤكد ذلك في بعض الأماكن من تفسيره قائلا: «والشافعي ومن سواه لا يلحظون الشريعة بعين مالك - رحمه الله -، ولا يلتفتون إلى المصالح ولا يعتبرون المقاصد، وإنما يلحظون الظواهر وما يستنبطون منها»¹.

ومما يدل أيضا على تأثر ابن العربي بالإمام مالك وإعجابه بعلمه الواسع وبعد نظره، تعليله لرأي مالك في خيار المجلس، حيث عقب عليه بقوله: «وهذا شيء لا يتفطن إليه إلا مثل مالك، وظن الجهال المتوسمون بالعلم من أصحابنا، أن مالكا إنما تعلق فيه بعمل أهل المدينة، وهذه غباوة، وإنما غاص على ما قلناه، فإن قيل: قد أثبت مالك خيار المجلس في التملك، قلنا: الطلاق يعلق على الغرر والخطر، ويثبت في المجهول ومع المجهول، والبيع بخلافه، ولو لم يكن في هذا القبس إلا هذه المشكاة لكفى»².

ومن المواضع التي أثنى فيها ابن العربي على مالك ثناء كبيرا، لاعتماده على المصلحة في الاجتهاد، واهتمامه بالمقاصد وانتباهه إليها، قوله: «والدليل على صحة ما سار إليه مالك في انفراده في تعويله عليها (أي المقاصد والمصالح)، واختصاصه بها دون سائر العلماء، اتفاق أرباب الحل والعقد على أن الجماعة يقتلون بالواحد قصاصا استبقاء للباقي واستصلاحا لهم... وكذلك اتفقوا على أن حرمان القاتل الميراث رعا للمصلحة وسدا للذريعة... ولذلك راعى مالك - رضوان الله عليه - المقاصد في تحقيق الجنسية في الأموال الربوية، وقال سائر الفقهاء إنما يعتبر الجنس في الصور والهيئات، وما قاله مالك أولى؛ لأن المطعومات والحيوانات لم تكن أجناسا بصورها، وإنما كانت أجناسا بمنافعها المقصودة منها وصفاتها التي تتفاوت بها...؛ إذا تمهدت هذه القواعد عدنا إلى أبواب الكتاب، وأريناكم ابتنائها عليها ورجوعها إليها حتى تعلموا شفاف مالك في الإدراك على سائر العلماء، وتكونون متبعين له في الحقيقة سالكين معه على الطريقة»³.

وعند تأصيله لأحكام البيوع أبدع في ذلك فبنى كلامه على معنى يوافق غرض مالك في الموطأ، فبعد أن ذكر أربعة أصول من ذلك أتبعها بأصلين يرتبطان بالمقاصد: الأول منها قاعدة الذرائع، حيث ذكر أن مالكا زاد في الأصول مراعاة الشبهة، وهي التي

1 - أحكام القرآن 623/2.

2 - القبس في شرح موطأ ابن أنس (845/2).

3 - القبس 802/2 - 803.

يسمى المالكية الذرائع. وأما الأصل الثاني المرتبط بالمقاصد فهو المصلحة، وهو في كل معنى قام به قانون الشريعة وحصلت به المنفعة العامة في الخليقة. ثم أكد أن مالكا في قوله بهذين الأصلين أقوم قيلا وأهدى سبيلا¹.

وفي معرض حديثه عن بيع الثمار قال: «هذا الباب مسائله تدور بين أربع قواعد: قاعدتان في المنع والفساد، وهي الربا والجهالة، وقاعدتان في الجواز، وهي المصالح والعادة؛ فإن العادة إذا جرت أكسبت علما ورفعت جهلا وهونت صعبا، وهي أصل من أصول مالك...»².

وعند حديثه عن بيع المكيل والموزون والمعدود جزافا قال: «فأما المكيل والموزون من الطعام فلا خلاف بين العلماء في جوازه جزافا؛ لأن الغرر فيه قليل، ولا يقابله من الجهة الأخرى مال ربا، فجاز. والأصل في ذلك جواز بيع الثمار على رؤوس الأشجار، وأما الذهب والفضة فالأشهر فيه عند العلماء جوازه إلا أن يجري عددا، فإن مالكا كره بيع المعدود جزافا، وينبني على قاعدة الغرر، وينبني الغرر هاهنا على المقاصد، وذلك أن المقصود رد الدراهم من الموزون إلى المعدود، وجاز ذلك شرعا وعادة؛ فلما صار معدودا شرعا وعادة كان غررا بيعه جزافا؛ إذ لا يتحصل ذلك والله أعلم»³.

فهذه النصوص تدل على مدى تأثر ابن العربي بمنهج الإمام مالك وتحليلاته المقصدية في جميع المجالات، وخاصة منها مجال المعاملات؛ لكون هذا المجال أقرب إلى التعليل، وإن كان ابن العربي قد بالغ في قوله عندما جعل مالكا منفردا بالعمل بالمقاصد؛ فمعلوم أن أئمة آخرين شاركوه في الأخذ بها؛ لكن مالكا أكثرهم إحاطة وعملا بها، وعلى كل، فهذا شأن ابن العربي في جعله بعض الأصول من خصوصيات مالك، وإن كان يشاركه فيها غيره، ولعل ذلك من نتائج شدة إعجابه بإمام دار الهجرة.

المحور السادس

إبداعات ابن العربي في استحضار البعد المصلحي في الاستنباط

إذا كان من الثابت أن مقاصد الشريعة الإسلامية مبنية أساسا على جلب المصالح ودفع المفاسد، فإننا نجد ابن العربي كثيرا ما يبدع في استحضار هذا المبدأ في استنباطاته

1 - أحكام القرآن 777/2-779.

2 - المصدر نفسه 819/2-820.

3 - المصدر نفسه 826/2.

وتفسيره للنصوص، وهذا ما يظهر بشكل جلي في أغلب اجتهاداته، فهو يستحضر هذا البعد المصلي، ويجعله نبراسا يستضيء به في جل آرائه.

فعند حديثه عن كتاب البيوع في كتابه: "القبس" و"المسالك"، أسس إبداعه في ذلك على عشر قواعد، وجعل القاعدة العاشرة من هذه القواعد في بسط المقاصد والمصالح؛ قال - رحمه الله - : «وقد اتفقت الأمة على اعتبارها (المصالح) في الجملة، ولأجلها وضع الله الحدود والزواج في الأرض استصلاحا للخلق، حتى تعدى ذلك إلى البهائم، فضرب البهيمة استصلاحا، وإن لم تكن سببا إلى تحصيل قصد المكلف، وأقرب من ذلك من غرضنا أن الطفل يضرب على التمرن على العبادات، لا ضرب تكليف ولكن ضرب تأنيس وتدريب، حتى يأتيه التكليف على عادة فتخف عليه المشقة في العبادات»¹.

ونجده في أحكام القرآن يقرر أن قواعد المعاملات والمعاوضات أربعة، وجعل منها اعتبار المصالح؛ ويقول عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾²: هذه الآية من قواعد المعاملات وأسس المعاوضات تنبني عليها، وهي أربعة: هذه الآية، وقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾³، وأحاديث الغرر، واعتبار المقاصد والمصالح⁴.

ونجده إبداعه كذلك في إشارته إلى رعاية الشريعة لمصالح الخلق باعتبار ذلك من المقاصد؛ ففي مجال الأسرة في مسألة التحكيم بين الزوجين يقول: «الحكم بين الناس إنما هو حقهم لا حق الحاكم، بيد أن الاسترسال على التحكيم خرم لقاعدة الولاية، ومؤد إلى تهاجر الناس تهاجر الحمر، فلا بد من نصب فاصل، فأمر الشرع بنصب الوالي ليحسم قاعدة الهرج، وأذن في التحكيم تخفيفا عنه وعنهم في مشقة الترافع، لتتم المصلحتان وتحصل الفائدتان، والشافعي ومن سواه لا يلحظون الشريعة بعين مالك - رحمه الله - ولا يلتفتون إلى المصالح، ولا يعتبرون المقاصد وإنما يلحظون الظواهر وما يستنبطون منها»⁵.

وفي مصلحة رعاية حقوق العباد يقول: «حقوق الآدميين لا يغفرها الباري سبحانه إلا بمغفرة صاحبها، ولا يسقطها إلا بإسقاطه؛ فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿قُلْ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنْتَهُوا يَغْفِرْ لَهُمْ قَدْ مَلَكَ﴾⁶، فكانت هذه المغفرة عامة في كل حق. قلنا: هذه المغفرة عامة

1 - المسالك 47/6-48، والقبس 801/2.

2 - المائدة، الآية: 188.

3 - البقرة، الآية: 275.

4 - أحكام القرآن 96/1.

5 - نفس المصدر 623-622 / 2.

6 - سورة الأنفال، الآية: 38.

في كل حق بلا خلاف؛ للمصلحة في التحريض لأهل الكفر على الدخول في الإسلام، فأما من التزم حكم الإسلام فلا يسقط عنه حقوق المسلمين إلا أربابها¹.

ويقول في مقاصد الطلاق إذا تعذرت العشرة: «تكون الفرقة كما قال علماءنا لوقوع الخلل في مقصود النكاح من الألفة وحسن العشرة؛ فإن قيل: إذا ظهر الظلم من الزوج أو الزوجة فظهر الظلم لا ينافي النكاح؛ بل يؤخذ من الظالم حق المظلوم ويبقى العقد. قلنا: هذا نظر قاصر يتصور في عقود الأموال، فأما عقود الأبدان فلا تتم إلا بالاتفاق والتآلف وحسن التعاشر؛ فإذا فقد ذلك لم يكن لبقاء العقد وجه، وكانت المصلحة في الفرقة»².

ويقول في مقاصد فرض الجزية على الكفار: «في ذلك وجهان من الحكمة: أحدهما: إن في أخذها معونة للمسلمين وتقوية لهم، ورزق حلال ساقه الله إليهم، والثاني: أنه لو قُتِلَ الكافر لَيْسَ من الفلاح ووجب عليه الهلكة، فإذا أعطى الجزية وأمهل لعله أن يتدبر الحق ويرجع إلى الصواب؛ لا سيما مراقبة أهل الدين، والتدرب بسماع ما عند المسلمين»³.

ولا يكتفي ابن العربي بذكر المصلحة من وراء الأحكام؛ بل يبدع في إعمالها، بحيث يعتبرها أصلاً من أصول الفقه يجوز الاعتماد عليه في تخصيص بعض العمومات؛ ففي معرض تفسيره لقوله تعالى: «وَإِنْ أَرَأَيْتُمْ أَنْ تَسْخَرُوا أَوْلَادَكُمْ»⁴ قال: «معضلة؛ قال مالك: كل أم يلزمها رضاع ولدها بما أخبر الله تعالى من حكم الشريعة فيها، إلا أن مالكا -دون فقهاء الأمصار- استثنى الحسية، فقال: لا يلزمها إرضاعه، فأخرجها من الآية، وخصها فيها بأصل من أصول الفقه، وهو العمل بالمصلحة، وهذا فن لم يتفطن له مالكي، وقد حققناه في أصول الفقه، والأصل البديع فيه هو أن هذا أمر كان في الجاهلية في ذوي الحسب، وجاء الإسلام عليه فلم يغيره، وتمادى ذووا الثروة والأحساب على تفرغ الأمهات للمتعة بدفع الرضعا إلى المراضع إلى زمانه قال به وإلى زماننا، فحققناه شرعاً».

فابن العربي في هذا المثال استدل بالمصلحة على حكم شرعي، وهو استثناء الحسية بناء على المصلحة التي اعتبرها أصلاً من أصول الفقه ودليلاً من أدلة الأحكام.

وبنظرة المؤمن الوثائق من حكمة الله يبدع في اقتحام بعض المقاصد الخفية وراء بعض الأحكام الشرعية، فيبحث ما هنالك من مصالح، حيث تخرس السنة الراسخين وترد

1 - أحكام القرآن 604/2.

2 - المصدر نفسه 425/1.

3 - أحكام القرآن 925/2.

4 - البقرة، الآية: 233.

5 - أحكام القرآن 1 / 206.

الأمر لرب العالمين، يقول - رحمه الله - : «قال أحمد بن حنبل: لا تقتل الجماعة بالواحد؛ لأن الله تعالى قال: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾¹ قلنا: هذا عموم تخصصه حكمته، فإن الله سبحانه إنما قتل من قتل الجماعة صيانة للأنفس عن القتل، فلو علم الأعداء أنهم بالاجتماع يسقط القصاص عنهم لقتلوا عدوهم في جماعتهم، فحكمنا بإيجاب القصاص عليهم ردعا للأعداء وحسباً لهذا الداء ولا كلام لهم على هذا»².

فتحقيق المقاصد عند ابن العربي عموماً يكتسي أهمية خاصة؛ بل «وقد ينتفي الشيء بانتفاء فائدته؛ إذ الشيء إنما يراد لمقصوده، فإذا عدم المقصود فكأنما لم يوجد»³، ولذلك نجده يبدع في بيان مقصود الشارع من وراء تشريع الأحكام، فهو يعتبر مراعاة المصالح سر التدرج في التشريع داخل شريعة الإسلام، يقول - رحمه الله - : «اعلموا - وفقكم الله تعالى - أنا قد بينا أن الشرع لم يأت دفعة، ولا وقع البيان في تفصيله في حالة واحدة، وإنما جاء نجوماً وشذراً شذورا المصلحة عامة وحكمة بالغة»⁴.

المحور السادس

إبداعات ابن العربي في مراعاة مقاصد المكلف

إلى جانب استحضار ابن العربي للبعد المصلحي في تفسير النصوص واستنباط الأحكام، فإننا نجده يبدع في استحضار بعد آخر له علاقة وطيدة بمقاصد الشريعة، وهو: مقاصد المكلف، فالعلاقة بينهما تتمثل - كما أشار إلى ذلك الدكتور أحمد الريسوني - في: «أنهما ينبعان من منبع واحد ويشتركان في أصل واحد، وهو مراعاة المقاصد وعدم الاختصار على الظواهر والأشكال؛ فمن أخذ بهذا في كلام الشارع وأحكامه وتصرفاته أخذ به في كلام الناس وعقودهم وتصرفاتهم، ومن قصر في هذا قصر في هذا... فالنظرة واحدة والمنهج واحد»⁵.

واستحضار ابن العربي لهذا البعد المقاصدي وإبداعه في مراعاته يتجلى في العديد من استنباطاته؛ يقول - رحمه الله - : «ولا تتعلق الأحكام بالألفاظ إلا أن ترد على موضوعاتها الأصلية في مقاصدها المطلوبة، فإن ظهرت في غير مقصدها لم تعلق عليها مقاصدها»⁶.

1 - المائدة، الآية : 45.

2 - أحكام القرآن 627/2.

3 - نفس المصدر : 560/2.

4 - نفسه 384/1-385.

5 - نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي (ص 80).

6 - أحكام القرآن 1150/3.

إذن فمتى ظهرت المقاصد من الألفاظ عند ابن العربي أخذ بها وبني عليها ولا عبرة باللفظ عنده، ومتى ثبت اللفظ وتردد بين معنيين أو أكثر حمل على المعنى الموافق للقصد. ومن أمثلة ذلك عنده أنه وقف عند قوله تعالى: «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ»¹، وتساءل عن لفظ الأولاد: هل يدخل فيه أولاد الأولاد؟ كأن يحبس أحد على أولاده، فهل ينتقل ذلك التحبيس إلى أولاد الأولاد؟ وكأن يجعل أحد شيئاً من ماله صدقة لأولاده هل تقتصر الصدقة على الأولاد الحقيقيين؟ أم تشمل أولادهم؟.

وجوابه عن هذا وذاك يرجع إلى المقاصد، قال — رحمه الله —: «كلام الناس يرتبط بالأغراض والمقاصد، والمقصود من الحبس: التعقيب، فدخل فيه ولد الولد، والمقصود من الصدقة: التملك، فدخل فيه الأدنى خاصة، ولم يدخل فيه من بعد إلا بدليل»².

ثم اعتبر القصد من عمل القلب وكسبه، وأن الأصل في غير المقصود للمكلف أن يعتبر لغواً، قال — رحمه الله — بمناسبة كلامه عن معاني قوله تعالى: «لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ»³: «وقد بين المؤاخذة بالقصد، وهو كسب القلب، فدل على أن اللغو ما لا فائدة فيه»⁴، وأشار إلى أن الأصل في القصد أن يسبق العمل أو يقترن به، يقول: «القصد بالفعل حقيقته أن يقترن به، وإلا لم يكن قصداً له، فنية الموضوع مع أول جزء منه، وكذلك الصلاة، وكذلك الصيام»⁵.

ثم نبه على أهمية القصد ودوره في فساد الأعمال وصلاحتها، قال: «وكل من قصد باطلاً في الشريعة نقض عليه قصده، تحقق ذلك منه أو اتهم به، إذا ظهرت علامته كما قضينا بحرمان الميراث للقاتل»⁶.

كما أشار إلى أهمية القصد في انعقاد الإيلاء وأبدع في ترتيب الأحكام عليه، قال — رحمه الله —: «إذا امتنع عن الوطاء قصداً للإضرار من غير عذر مرض أو رضاع، وإن لم يحلف كان حكمه حكم المولي، وترفعه إلى الحاكم إن شاءت، ويضرب له الأجل من يوم رفعه، لوجود الإيلاء في ذلك؛ فإن الإيلاء لم يرد لعينه، وإنما ورد لمعنائه، وهو المضارات وترك

1 - النساء، الآية: 11.

2 - أحكام القرآن 334/1.

3 - البقرة، الآية: 225.

4 - أحكام القرآن 176/1.

5 - نفس المصدر 565/2.

6 - نفسه 345/1.

الوطء، حتى قال علي وابن عباس: لو حلف ألا يقربها لأجل الرضاع لم يكن مولياً؛ لأنه قصد صحيح لا ضرر فيه».

وقال في نفس السياق: «قال علماؤنا: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الصَّلَاةَ﴾²، دليل على أن مضي المدة لا يوقع فرقة؛ إذ لا بد من مراعاة قصده واعتبار عزمه»³.

وفي علاقة قصد المكلف بالرجعة أبدع في بيان ذلك فقال في سياق حديثه عن المسائل الفقهية المستنبطة من قوله تعالى: ﴿وَإِنَّمَا كُتِبَ عَلَيْكُمُ النَّسَاءُ قَبْلَ أَنْ تُجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَمْسِكُوا فِي مَا بَيْنَ يَدَيْكُمْ وَأَلَّامًا كَمَا كُنْتُمْ تَكُونُونَ﴾⁴: «المسألة الخامسة: هذا يدل على أن الرجعة لا تكون إلا بقصد الرغبة، فإن قصد أن يمنعها النكاح ويقطع بها في أملها من غير رغبة اعتداء عليها، فهو ظالم لنفسه، فلو عرفنا ذلك نقضنا رجعته، وإذا لم نعرف نفذت، والله حسيبه»⁵.

إذن فصحة الرجعة مبنية على صحة القصد؛ فمتى تبين أن المطلق إنما قصد برجعته مصالحة زوجته والإحسان إليها، فإن رجعته صحيحة، ومتى تبين أنه قصد الإضرار بها ومنعها من النكاح، فإن رجعته تنقض ولا تصح.

وفي علاقة القصد أيضاً بأحكام العهد والطلاق، قال: «إن العهد والطلاق وكل حكم يتفرد به المرء، ولا يفتقر في عقده إلى غيره، فإنه يلزمه منه ما يلزمه بقصده، وإن لم يتلفظ به. قال الشافعي وأبو حنيفة: لا يلزم أحدا حكم إلا بعد أن يلفظ به.

والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما رواه أشهب عن مالك، وقد سئل: إذا نوى رجل الطلاق بقلبه ولم يتلفظ به بلسانه، يلزمه ذلك أم لا؟ فقال: يلزمه، كما يكون مؤمناً بقلبه وكافراً بقلبه؛ وهذا أصل بديع، وتحريره أن يقال: عقد لا يفتقر المرء فيه إلى غيره في التزامه، فانهقد عليه بنية، أصله الإيذان والكفر»⁶.

وفي علاقة الأعمال بالنية وأهمية القصد في انعقاد اليمين قال: «قال أصحاب الشافعي: لو حلف رجل لا يبيت على فراش، ولا يستسرج سراجاً، فبات على الأرض، وجلس في الشمس لم يحنث؛ لأن اللفظ لا يرجع إليهما عرفاً، وأما علماؤنا فبنوه على أصلهم في

1 - أحكام القرآن 1/178.

2 - البقرة، الآية: 227.

3 - أحكام القرآن 1/180.

4 - البقرة، الآية: 231.

5 - أحكام القرآن 1/200.

6 - أحكام القرآن 2/982.

الأيان، فإن عدم ذلك فالعرف... والأصل في ذلك قول النبي ﷺ: «الأعمال بالنيات، ولكل امرئ ما نوى»¹، وهذا عام في العبادات والمعاملات»².

وفي مراعاته لنية المكلف في مسألة تطليق الزوجتين قال: «استدل بعض العلماء على أن من قال لزوجتيه أو أمتيه: إن دخلتما علي الدار فأنتما طالقتان أو حرتان، أن الطلاق والعق لا يقع بدخول إحداهما؛ وقد اختلف علماؤنا -رحمة الله عليهم- في ذلك على ثلاثة أقوال: فقال ابن القاسم: لا تطلقان ولا تعتقان إلا باجتماعهما في الدار في الدخول حملا على هذا الأصل، وأخذاً بمقتضى مطلق اللفظ...

وقال أشهب: تعتق وتطلق التي دخلت وحدها؛ لأن دخول كل واحدة منهما شرط في طلاقها أو عتقها.

وقد قال مالك في كتاب ابن المواز فيمن قال لزوجته: إن وضعت فأنت طالق وهي حامل، فوضعت ولدا وبقي في بطنها آخر: إنها لا تطلق حتى تضع الآخر، وقال مرة أخرى: تطلق بوضع الأول.

والصحيح أن اليمين إن لم يكن لها نية وبساط يقتضي ذلك من الجمع بينهما أو بساط أو نية، فإن القول قول أشهب، ويشبه أن يكون هذا من علماؤنا اختلاف حال لا اختلاف قول»³.

وأشار إلى أهمية النية والعزيمة في صحة الإيمان وصدقه، حيث قال: «قال علماؤنا: إن تكلم الكافر بالإيمان في قلبه وبلسانه، ولم يمض به عزيمة لم يكن مؤمناً، وإذا وجد مثل ذلك من المؤمن كان كافراً، إلا ما كان من الوسوسة التي لا يقدر المرء على دفعها، فإن الله قد عفا عنها وأسقطها»⁴.

وفي مخالفة قصد المكلف لقصد الشارع، أشار إلى «أن العبد إذا اقتحم ما يعتقد حراماً مما هو في علم الله حلال، إنه لا عقوبة عليه كالصائم إذا قال: هذا يوم نؤتي فافطر الآن، أو هذا يوم حيضي فافطر، ففعلاً ذلك...؛ ففي مشهور المذهب فيه الكفارة، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: لا كفارة عليه، وهي الرواية الأخرى.

1 - أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب ما جاء إن الأعمال بالنية والحسبة، ولكل امرئ ما نوى حديث: 54، وأبو داود/كتاب الطلاق/باب فيما عني به الطلاق حديث: 2201، وابن ماجه، كتاب الزهد، باب النية، حديث: 4227.

2 - أحكام القرآن: 13/1، ينظر أيضاً نفس المصدر: 643/2.

3 - أحكام القرآن 17/1.

4 - أحكام القرآن 885/2.

ولنا في إسقاط الكفارة عمدة، فهو أن حرمة اليوم ساقطة عند الله، فصادف اهتك محلاً لا حرمة له في علم الله، فكان بمنزلة ما لو قصد وطء امرأة قد زفت إليه، وهو يعتقد أنها ليست بزوجه، فإذا هي بزوجه، وتعلق من أوجب الكفارة، بأن طروء الإباحة لا ينتصب عذراً في عقوبة التحريم عند اهتك، كما لو وطئ امرأة ثم نكحها، وهذا لا يلزم؛ لأن علم الله تعالى مع علمنا قد استوى في هذه المسألة بالتحريم.

وفي المسألة التي اختلفنا فيها اختلف علمنا وعلم الله، فكان المعول على علم الله في إسقاط العقوبة¹.

إذن فمتى خالف قصد المكلف قصد الشارع فالعقوبة ساقطة عليه عند ابن العربي، لكن من العلماء من فصل القول في المسألة، واعتبر المكلف أثماً من جهة حق الله، وغير آثم من جهة حق الآدمي.

يقول الإمام الشاطبي: «... وإن كان مخالفاً في القصد قد وافق في نفس العمل، فإذا نظرنا إلى فعله أو تركه وجدناه لم تقع به مفسدة، ولا فاتت به مصلحة، وإذا نظرنا إلى قصده وجدناه متهاكاً حرمة الأمر والنهي، فهو عاص في مجرد القصد، غير عاص بمجرد العمل، وتحقيقه أنه آثم من جهة حق الله، غير آثم من جهة حق الآدمي، كالغاصب لما يظن أنه متاع المغصوب منه، فإذا هو متاع الغاصب نفسه، فلا طلب عليه لمن قصد الغصب منه، وعليه الطلب من جهة حرمة الأمر والنهي...»².

المحور الثامن

إبداعات ابن العربي في تعليل الأحكام الشرعية

إلى جانب استحضار ابن العربي للبعد المصلحي ومراعاته لمقاصد المكلف في اجتهاداته، فإنه أشار إلى نقطة هامة في الموضوع، ألا وهي قضية تعليل أحكام الشريعة، وهي نقطة قد أثارت خلافاً كبيراً بين العلماء قديماً وحديثاً؛ فذهب بعضهم إلى أن أحكام الشريعة كلها معللة، وذهب البعض الآخر إلى أن الأصل³ في العبادات التزام التعبد، والأصل في المعاملات التعليل والالتفات إلى المعاني والمصالح.

1 - المصدر نفسه 883/2-884.

2 - الموافقات 256/2-257.

3 - انظر تعليل الأحكام لمحمد مصطفى شلبي، ص: 97 وما بعدها، ونظرية المقاصد عند الشاطبي ص: 185 وما بعدها، والفكر المقاصدي فوائده وقواعده، ص: 39 وما بعدها.

وابن العربي - رحمه الله - يبدو من خلال أقواله أنه ينحو منحى القائلين بتعليل أحكام المعاملات دون العبادات؛ فكلامه يوحي بأن أحكام العبادات غير معلقة، بخلاف أحكام المعاملات التي يعتمدها التعليل؛ يقول - رحمه الله - : «فإن العبادات إنما تفعل على الرسم الوارد دون النظر إلى شيء من المعنى»¹.

وقال في سياق رده على أبي حنيفة الذي يرى جواز القيمة في الزكاة؛ لأن الغرض من الزكاة عنده سد الخلة ورفع الحاجة: «قلنا: إن نظرتم إلى سد الخلة فأين العادة؟ وأين نص القرآن على الأعيان الثلاثة والانتقال بالبيان من نوع إلى نوع، ولو كان المراد القيمة لكان في ذكر نوع واحد ما يرشد إليه ويغني عن ذكر غيره».

وقال في كتابه "المحصول": «الغالب في أحكام الشرع اتساقها في نظام التعليل إلا نبذا شذت، لا يمكن إلا رسم الاتباع دون أن يعقل شيء من معناها... ونحن نضرب لك في ذلك ثلاثة أمثلة تتخذونها دستوراً.

المثال الأول: العبادات، وهي نوع لا يجري فيها تعليل بحال؛ لأنه لا يعقل معناها؛ بل إن قياس الشبه يدخلها، كقول علمائنا - رحمه الله عليهم - في الوضوء: عبادة، فافتقرت إلى النية كالصلاة، وكقولهم في شهر رمضان: إنه عبادة تشتمل على أركان فجاز بنية، أصله الصلاة، وكقولهم: إن القيم في الزكاة لا تجوز لأنها عبادة، فاقصرت على مورد الأمر دون التعليل، كالوضوء، والصوم، وأمثال ذلك كثيرة.

المثال الثاني: ما يجري فيه التعليل قطعاً كالبيع والآنكحة والقصاص والشهادات، والوكالات، وأمثال ذلك في المعاملات، فهذا كله يجري فيه التعليل ويلحق فيه الفروع بالأصول»³.

وقد أدى به إيمانه بهذا المنحى الاجتهادي وتحمسه له إلى الرد على بعض أئمة علم المقاصد ونقد بعض مؤلفاتهم التي ألفوها في هذا الميدان؛ يقول رداً على أبي بكر الشاشي: «ولقد انتهت بالشيخ العظيم أبي بكر الشاشي القفال إلى طرد ذلك حتى في العبادات، وصنف في ذلك كتاباً كبيراً سماه: "محاسن الشريعة"، وليس فيه نكتة بديعة»⁴.

ورغم هذا المنحى الاجتهادي الذي اختاره ابن العربي في التعامل مع أحكام الشريعة، والقاضي بتعليل أحكام المعاملات دون العبادات، فإن بعض كتاباته لا تخلو من تعليقات

1 - المسالك 344/2.

2 - أحكام القرآن 653/2.

3 - المحصول، ص: 132-134.

4 - المسالك 48/6.

لجميع هذه الأحكام بما فيها بعض أحكام العبادات، وخاصة كتابه: "أحكام القرآن" الذي يتضمن مجموعة من التعليقات التي أبدع فيها ابن العربي وحاول من خلالها أن يبرز أسرار الشريعة ومقاصدها العامة وراء كل حكم من أحكامها، ويمكن إبراز نماذج منه في التعليقات التالية:

1- في العبادات:

- التوجه إلى الكعبة في الصلاة؛ قال مبينا الحكمة من ذلك:

«وتحقيق القول فيه أن الله تعالى أمر بالصلاة عباده، وفرض فيها الخشوع استكمالاً للعبادة، وألزم الجوارح السكون، واللسان الصمت إلا عن ذكر الله تعالى، ونصب البدن إلى جهة واحدة ليكون ذلك أنفى للحركات، وأقعد للخواطر، وعينت له جهة الكعبة تشریفاً له»¹.

- إخفاء الصلاة الوسطى وعدم تعيينها؛ قال مبينا الحكمة من وراء ذلك:

«وأما من قال: الجمعة، فلأنها تختص بشروط زائدة، وهذا يدل على شرفها وفضلها. وأما من قال: إنها غير معينة، فلتعارض الأدلة وعدم الترجيح، وهذا هو الصحيح؛ فإن الله تعالى خباها في الصلوات، كما خبا ليلة القدر في رمضان، وخبا الساعة في يوم الجمعة، وخبا الكبائر في السيئات، ليحافظ الخلق على الصلوات، ويقوموا جميع رمضان، ويلزموا الذكر في يوم الجمعة كله، ويجتنبوا جميع الكبائر والسيئات»².

- كراهة مواصلة الصوم؛ قال مبينا العلة من ذلك:

«إذا تبين الليل سن الفطر شرعاً، أكل أو لم يأكل؛ فإن ترك الأكل لعذر أو لشغل جاز، وإن تركه قصداً لموالة الصيام قرابة اختلف العلماء؛ فمن رآه جائزاً عبد الله بن الزبير، كان يصوم الأسبوع ويفطر على الصبر، ورآه الأكثر حراماً لما فيه من مخالفة الظاهر والتشبه بأهل الكتاب؛ والصحيح أنه مكروه، لأن علة تحريمه معروفة، وهي ضعف القوى وإنهاك الأبدان»³.

- ربط الصوم بالهلال؛ قال مبينا الحكمة من ذلك:

«مما ضل فيه جهال الأمم أنهم وضعوا صومهم في زمان واحد، وكان وضع الشريعة الحنيفية أن يكون بالأهلة حتى يخف تارة ويثقل تارة أخرى، حتى يعم الابتلاء الجهتين

1 - أحكام القرآن 35/1.

2 - المصدر نفسه 226/1.

3 - المصدر نفسه 93/1.

جميعاً؛ فيختلف الحال فيه على الواحد، والنفس كثيراً ما تسكن إلى ذلك، أو يختلف فيه الحال على الجماعة والأمة لذلك المعنى»¹.

- أفضلية إظهار صدقة الفرض؛ قال موضحا الحكمة من ذلك:

«قال ابن عباس: جعل الله تعالى صدقة السر في التطوع تفضل صدقة العلانية بسبعين ضعفاً، وجعل صدقة العلانية في الفرض تفضل صدقة السر بخمسة وعشرين ضعفاً؛ أما صدقة الفرض، فلا خلاف أن إظهارها أفضل، كصلاة الفرض وسائر فرائض الشريعة، لأن المرء يحرص بها إسلامه، ويعصم ماله»².

- حج الولد عن والده؛ قال مبينا الحكمة من ذلك:

«وقد قال بهذا الحديث³ جماعة من المتقدمين، واختاره الشافعي من المتأخرين، وأبى ذلك الحنفية والمالكية، وهم فيه أعدل قضية، فإن مقصود الحديث الحث على بر الوالدين والنظر في مصالحهم ديناً ودنياً، وجلب المنفعة إليهما جبلة وشرعاً»⁴.

- جهرية الأعمال الفرضية وسرية الأعمال النفلية؛ قال مبينا الحكمة من وراء ذلك:

«الأصل في الأعمال الفرضية الجهر، والأصل في الأعمال النفلية السر، وذلك لما يتطرق إلى النفل من الرياء، والتظاهر بها في الدنيا، والتفاخر على الأصحاب بالأعمال، وجلبت قلوب الخلق بالميل إلى أهل الطاعة، وقد جعل الباري سبحانه في العبادات ذكراً جهرًا وذكرًا سرًا، لحكمة بالغة أنشأها بها ورتبها عليها، وذلك لما عليه قلوب الخلق من الاختلاف بين الحالين»⁵.

- مشروعية الزكاة؛ قال مبينا الحكمة من مشروعيتهما:

«لا تصح الزكاة إلا بنية، ولذلك لا تصح من المجنون ومن لا يعقل؛ لأن الله تعالى منعها من المجوسي، وهذا يدل على اعتبار النية، ولو لم يعتبر القصد لم يبال بمن وقعت، ولو ذبحها من القفا، ثم استوفى القطع وأنهر الدم، وقطع الحلقوم والودجين، لم تؤكل عند علمائنا. وقال الشافعي: تؤكل لأن المقصود قد حصل، وهذا ينبني على أصل نحققه لكم،

1 - المصدر نفسه 938/2.

2 - أحكام القرآن 236/1.

3 - رواه البخاري، كتاب الحج، باب الحج عمن لا يستطيع، حديث: 1721، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «جاءت امرأة من خثعم عام حجة الوداع قالت يا رسول الله: إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأحج عنه قال نعم»، ورواه مسلم، كتاب الحج، باب الحج عن العاجز، حديث: 2375.

4 - أحكام القرآن 289/1.

5 - المصدر نفسه 784/2.

وهو: أن الذكاة وإن كان المقصود بها إنهار الدم، ولكن فيها ضرب من التعبد والتقرب إلى الله سبحانه؛ لأن الجاهلية كانت تتقرب بذلك لأصنامها وأنصابها، وتمهل لغير الله فيها، وتجعلها قربتها وعبادتها، فأمر الله تعالى بردها إليه والتعبد بها له، وهذا يقتضي أن يكون لها نية ومحل مخصوص...؛ فإذا أهمل ذلك، ولم يقع بنية ولا شرط ولا صفة مخصوصة زال منها حظ التعبد¹.

2- في المعاملات:

- منع اليتيم من التصرف في ماله؛ قال مبينا الحكمة من ذلك:
«والمعنى الجامع بينهما أن العلة التي لأجلها منع اليتيم من ماله، هي خوف التلف عليه بغير ارته وسفه، فما دامت العلة مستمرة لا يرتفع الحكم، وإذا زالت زال الحكم»².
- تقديم الدين والصدقة على الميراث؛ قال مبينا الحكمة من وراء هذا التقديم:
«وأما تقديم الدين فلأن ذمته مرتبهة بدينه، وفرض الدين أولى من فعل الخير الذي يتقرب به. فأما تقديم الصدقة على الميراث في بعض المال، ففيه مصلحة شرعية وإيالة دينية، لأنه لو منع جميعه لفاته باب من البر عظيم، ولو سلط عليه لما أبقى لورثته بالصدقة منه شيئاً لأكثر الوارثين أو بعضهم، فقسم الله بحكمته المال وأعطى الخلق ثلث أموالهم في آخر أعمارهم، وأبقى سائر المال للورثة»³.
- وجوب الصداق على الزوج؛ قال مبينا الحكمة من وراء ذلك:
«وجب الصداق على الزوج ليملك السلطنة على المرأة، وينزل معها منزلة المالك والمملوك، فيما بذل من العوض فيه، فتكون منفعتها بذلك له، فلا تصوم إلا بإذنه، ولا تحج إلا بإذنه، ولا تفارق منزلها إلا بإذنه، ويتعلق حكمه بإلها كله حتى لا يكون لها منه إلا ثلثه، فما ظنك ببديها»⁴.
- عدم جواز شهادة الوالد للولد ولا الولد للوالد؛ قال مبينا الحكمة من وراء ذلك:
«والمختار عندي أن أصل الشريعة لا تجوز شهادة الوالد للولد، ولا الولد للوالد لما بينهما من البعضية...، وشهادة الإنسان لنفسه لا تجوز»⁵.

1 - أحكام القرآن 543/2.

2 - المصدر نفسه 309/1.

3 - المصدر نفسه 342/1.

4 - المصدر نفسه 317/1.

5 - المصدر نفسه 507/1.

3- في الحدود والكفارات :

- التمييز بين جريمتي القتل والزنا في عدد الشهود؛ قال مبينا الحكمة من ذلك: «فإن قيل: أليس القتل أعظم حرمة من الزنا؟ وقد ثبت في الشرع بشاهدين فما هذا؟ قال علماؤنا: في ذلك حكمة بديعة، وهو أن الحكمة الإلهية والإيالة الربانية اقتضت الستر في الزنا بكثرة الشهود، ليكون أبلغ في الستر، وجعل ثبوت القتل بشاهدين؛ بل بلوت وقسامة صيانة للدماء»¹.

- جواز قتل الجماعة بالواحد؛ قال موضحا الحكمة من ذلك:

«فإننا قتلنا الجماعة بقتل الواحد، صيانة للدماء، لئلا يتعاون على سفكها الأعداء»².

- تقديم الإطعام في كفارة اليمين؛ قال مبينا الحكمة منه:

«ذكر الله عز وجل في الكتاب خلال الثلاث مخيرا فيها، وعقب عند عدمها بالصيام، فالخلة الأولى هي الإطعام، وبدأ بها لأنها كانت الأفضل في بلاد الحجاز لغلبة الحاجة فيها على الخلق وعدم شبعهم»³.

4- في الغزو والحروب :

- جواز قتل النساء في الحرب؛ قال مبينا الحكمة منه:

«قال علماؤنا: لا تقتلوا النساء إلا أن يقاتلن، لنهي النبي ﷺ عن قتلهن، وهذا ما لم يقاتلن؛ فإن قاتلن قتلن. والصحيح جواز قتلهن إذا قاتلن على الإطلاق في حالة المقاتلة وبعدها...؛ وللمرأة آثار عظيمة في القتال، منها: الإمداد بالأموال، ومنها التحريض على القتال؛ فقد كن يخرجن ناشرات شعورهن، نادبات، مثيرات للثأر، معيرات بالفرار، وذلك يبيح قتلهن»⁴.

- عدم جواز قتل الرهبان في الحرب؛ قال موضحا الحكمة منه:

«فإن قيل: لو كان المبيح للقتل هو الكفر لقتل كل كافر وأنت تترك منهم النساء والرهبان ومن تقدم ذكره معهم. فالجواب: أنا إنما تركناهم مع قيام المبيح بهم لأجل ما عارض الأمر من منفعة أو مصلحة...، أما المصلحة فإن استبقاء الرهبان باعثا على تخلي رجالهم عن القتال، فيضعف حربهم، ويقل حزيمهم فينتشر الاستيلاء عليهم»⁵.

1 - أحكام القرآن 356/1.

2 - المصدر نفسه 611/2.

3 - المصدر نفسه 649/2.

4 - المصدر نفسه 105/1.

5 - أحكام القرآن 109/1.

5- في الأخلاق وفضائل الأعمال :

- النهي عن مدح الإنسان نفسه؛ قال موضحا الحكمة منه:

«إن مدح النفس إنما نهي عنه لما يدخل عليها من العجب بها والتكبر على الخلق من أجلها؛ فاقضى ذلك الاختصاص بمن يلحقه التغير، ولا يجوز منه التكبر وهو المخلوق، ووجب ذلك للمخالق لأنه أهل الحمد» .

- عدم مقاتلة الرسول ﷺ للمنافقين؛ قال معللا ذلك:

«والحكم المستفاد هاهنا أن النبي ﷺ لم يقتل المنافقين مع علمه بهم، وقيام الشهادة عليهم أو على أكثرهم...؛ والصحيح أن النبي ﷺ إنما أعرض عنهم تألفا ومخافة من سوء المقاتلة الموجبة للتغير، كما سبق من علمه، وهذا كما كان يعطى الصدقة للمؤلفة قلوبهم مع علمه بسوء اعتقادهم تألفا لهم، أجرى الله سبحانه أحكامه على الفائدة التي سنها إمضاء لقضاياها بالسنة التي لا تبديل لها»².

- تعليله لمجموعة من الفضائل والأعمال الحسنة؛ قال:

«فأما قص الشارب وإعفاء اللحية فمخالفة للأعاجم، فإنهم يقصون لحاهم، ويوفرون شواربهم، أو يوفرونها معا، وذلك عكس الجمال والنظافة، وأما السواك والمضمضة والاستنشاق، لتنظيف الفم من الطعام والقلح، وأما قص الأظافر لتنزيه الطعام عما يلتصق من الوسخ فيها والأقذار، وأما غسل البراجم فلما يجتمع من الأوساخ في غصونها، وحلق العانة ونف الإبط تنظيفا عما يتلبد من الوسخ فيهما على شعرهما ومما يجتمع من الرحض فيهما، والاستنجاء لتنظيف ذلك المحل وتطيبه عن الأذى والأدواء، وأما الختان فلنظافة القلفة عما يجتمع من أذى البول فيها»³.

وإلى جانب إبداع ابن العربي في تعليل بعض الأحكام الشرعية، فإننا نجد يبدع كذلك في ذكر مقصود الشارع من وراء خلق بعض المخلوقات وإنشاء بعض الظواهر الكونية، ومن ذلك على سبيل المثال:

- خلق الشمس والقمر؛ قال مبينا الحكمة من وراء ذلك:

«والحكمة فيه أن الله تعالى خلق الشمس والقمر آيتين، وفي الأثر أنه وكل بهما ملكين، ورتب لهما مطلعين، وصرفهما لمصلحتين: إحداها دنيوية وهي مقرونة بالشمس،

1 - المصدر نفسه 4/1.

2 - المصدر نفسه 11/1-12.

3 - المصدر نفسه 37/1.

والأخرى دينية وهي مبنية على القمر، ولهذه الحكمة جعل أهل تأويل الرؤيا: الشمس ملكا أعجميا، والقمر ملكا عربيا¹.

- خلق البروج؛ قال موضحا الحكمة من ذلك:

«خلق الله هذه البروج منازل للشمس والقمر، وقدر فيها، ورتب الأزمنة عليها، وجعلها جنوبية وشمالية، دليلا على المصالح، وعلميا على القبلة، وطريقا إلى تحصيل آناء الليل والنهار، لمعرفة أوقات التهجد، وغير ذلك من أحوال المعاش»².

- تعظيم حرمة بعض الأزمنة على بعض؛ قال مبينا علة ذلك:

«فإن قيل: وكيف جعل بعض الأزمنة أعظم حرمة من بعض؟ قلنا: عنه جوابان: أحدهما: أن الباري تعالى يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، ليس عليه حجر، ولا لعلمه علة؛ بل كل ذلك بحكمة، وقد يظهر للخلق وجهها وقد يخفى. الثاني: أن معنى ذلك أن النفس مجبولة على اقتضاء الشهوات، فلما وجبت عليه تكاليف المحرمات جعل بعضها أغلظ من بعض ليعتاد بكفها عن الأخف الكف عن الأغلظ، ويجعل بعض الأزمنة والأمكنة أعظم حرمة من بعض ليعتاد في الخفيف الامتثال، فيسهل عليه في الغليظ والله أعلم»³.

ولم يقف ابن العربي عند هذا الحد؛ بل إننا نجده يبدع في استحضار هذا البعد التعليلي حتى في بعض المسلمات والقطعيات التي لا يعتريها الشك بالنسبة للمسلم، ومن ذلك على سبيل المثال: مسألة تواتر القرآن؛ قال مبينا الحكمة من وراء ذلك:

«إن القرآن لا يثبت إلا بنقل التواتر، بخلاف السنة فإنها تثبت بنقل الآحاد، والمعنى فيه أن القرآن معجزة النبي ﷺ، الشاهدة بصدقه، الدالة على نبوته، فأبقاها الله على أمته، وتولى حفظها بفضلها، حتى لا يزداد فيها ولا ينقص منها، والمعجزات إما أن تكون معانية إن كانت فعلا، وإما أن تثبت تواترا إن كانت قولاً، ليقع العلم بها، كأن السامع لها قد شاهدها حتى تنبني الرسالة على أمر مقطوع به، بخلاف السنة، فإن الأحكام يعمل فيها على خبر الواحد؛ إذ ليس فيها معنى أكثر من التعبد»⁴.

1 - أحكام القرآن 99/1.

2 - المصدر نفسه 461/1.

3 - المصدر نفسه 939/2.

4 - أحكام القرآن 1034/2.

خاتمة

هذه بعض الإبداعات المقصدية التي أشار إليها ابن العربي من خلال بعض اجتهاداته، وهذه بعض النماذج التي تكشف لنا عن رسوخ قدمه في علم المقاصد وطول باعه في هذا الميدان، فقد كان رحمه الله - يمشي تحت مظلة المقاصد، ويفكر بالفكر المقاصدي، ويستنبط الأحكام وفق الحس المقاصدي.

وبعبارة جامعة، فقد كان يستحضر روح الشريعة ومقاصدها العامة في جل استنباطاته واجتهاداته، ورتبته لا تقل عن رتبة كثير من الأصوليين الذين ألفوا في هذا الميدان وكتب لمؤلفاتهم الظهور والتداول والاشتهار، فرغم كونه لم يؤلف مؤلفا خاصا في علم المقاصد، إلا أنه ضل في كتاباته من الأصوليين الذين لهم باع طويل في تمثل هذا العلم، وفي حسن توظيفه، واستنطاق النصوص بناء على مقاصده وغاياته، ومن الذين لهم إبداعات مقاصدية دقيقة، وتخريجات مصلحية سديدة، وتوجيهات تحليلية عميقة ومتميزة، تتم عن إدراك بعيد لأسرار التشريع ومقاصده السامية، وتنبيء بوجود ذهن متوقد، وفكر متحرر يرفض الجمود، ويعتمد العقل إلى جانب النقل ويرى أنهما متعاضان.

فهو بذلك كسر القاعدة التي أقرها بعض الباحثين وهي: أن كثيرا من الفقهاء لما تولوا القضاء والإفتاء، كان غرضهم الوحيد هو تنظيم حياة الناس والإجابة عن مختلف إشكالاتهم، فغلب عليهم هذا الهم، فأصبحت اجتهاداتهم الفقهية بمثابة نصوص قانونية مجردة من المقاصد، فأفرغوا بذلك الفقه من محتواه المقاصدي، فأصبح في نهاية المطاف شبيها بالقانون¹.

فعالمنا الكبير رغم أنه تولى القضاء مدة طويلة من عمره إلا أنه ظل في اجتهاداته واستنباطاته فقيها مقصديا بامتياز. وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما.

1 - أشار إلى هذا د. الريسوني في إحدى الحوارات لما سئل عن أسباب ضمور الفكر المقاصدي وعدم ظهوره كعلم مستقل بحدود أصول الفقه، فأجاب بأن من أسبابه: «نشوء مقاصد الشريعة بمعزل إلى حد ما عن الفقه وبشكل أكبر عن أصول الفقه... فعلم أصول الفقه اتجه إلى التجريد والنظر إلى أن أصبح قرينا لعلم الكلام، والفقه أيضا حينما ضعفت النزعة المقاصدية فيه أصبح في النهاية شبيها بالقانون، والفرق بين القانون والفقه كبير، ويجب أن يكون كبيرا، لأن القانون يتسم بالشكلية، والقانون ليس من شأنه هداية الناس أو إسعاد القلوب، وإنما شأنه ضبط العلاقات، الفقه يقوم بضبط العلاقات، ففقه الجانب القانوني، ولكن الفقه لا يتفصل عن العقيدة، ولا يتفصل عن الآخرة، وعن تربية الإنسان وإيمانه، فللفقه مقاصد ليست في القانون، لكن الفقه لما أصبح هو القانون المطبق والمعتمد، وأصبح كثير من الفقهاء قضاء وحكاما في كثير من الأحيان، أو مفتين رسميين ينظمون الحياة العامة، ويحييون عن الإشكالات، غرقوا في هذا الجانب، وغابت عنهم المقاصد التربوية والتعليمية، وهذا كله من نتائج غياب الروح المقاصدية عن النظر الفقهي» (مجلة سلسلة آفاق التجديد: تحرير وحوار عبد الجبار الرفاعي، ص: 204).

لائحة المصادر والمراجع

- 1 - أحكام القرآن لأبي بكر بن العربي تح: محمد علي البجاوي دار الجليل بيروت لبنان 1407هـ - 1987م.
- 2 - القبس في شرح موطأ ابن أنس، لابن العربي، تح: د. محمد ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، ط1 - 1992م.
- 3 - المسالك في شرح موطأ مالك لابن العربي تعليق: محمد السليمان وأخته، دار الغرب الإسلامي 1428هـ - 2007م.
- 4 - المحصول في أصول الفقه لابن العربي، تعليق سعيد عبد اللطيف فودة، دار البيارق. ط1 - 1420هـ - 1999م.
- 5 - الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحاق الشاطبي تح: عبد الله دراز دار المعرفة، والنسخة الأخرى نسخة دار الكتب العلمية الطبعة السابعة 1426هـ - 2005م.
- 6 - صحيح البخاري للإمام أبي عبد الله البخاري تح: الشيخ عبد العزيز بن باز دار الفكر 1414هـ - 1994م.
- 7 - سنن أبي داود ومراجعة وضبط وتعليق محمد محي الدين عبد الحميد دار الفكر بدون تاريخ.
- 8 - سنن ابن ماجه تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي 1395هـ - 1975م.
- 9 - الصلة في تاريخ أئمة الأندلس لابن بشكوال، اعتنى بنشره عزت عطار، مكتبة الخانجي القاهرة. ط، 2/ 1414هـ.
- 10 - سلوة الأنفاس لمحمد بن جعفر الكتاني المطبعة الحجرية بفاس سنة 1316هـ.
- 11 - الإعلام بمن حل مراكنش وأعماش من الأعلام لعباس السملالي المطبعة الملكية بالرباط 1974م.
- 12 - أزهار الرياض في أخبار عياض للمقري تحقيق جماعة من الأساتذة، طبع اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي.
- 13 - نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري تحقيق الدكتور إحسان عباس - دار صادر - بدون تاريخ.
- 14 - الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون، اعتناء محمد الأحمد أبو النور دار التراث بالقاهرة.
- 15 - شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن عباد الحنبلي الآفاق الجديدة بيروت، تح: لجنة إحياء التراث العربي.
- 16 - سير أعلام النبلاء، اعتناء شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1413هـ.
- 17 - البداية والنهاية لابن كثير، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقلعي، دار الفكر 1425هـ - 2005م.
- 18 - المصباح المنير لأحمد بن محمد الفيومي المكتبة العصرية - بيروت - الطبعة الأولى 1417هـ - 1996م.
- 19 - التعريفات لأبي الحسن الجرجاني طبعة دار الشؤون الثقافية العامة ووزارة الثقافة والإعلام بغداد.
- 20 - مقاييس اللغة لأحمد بن فارس تحقيق: عبد السلام محمد هارون دار الفكر 1399هـ - 1979.
- 21 - الأعلام لخير الدين الزركلي. دار العلم للملايين بيروت، الطبعة الرابعة كانون الثاني يناير 1979م.
- 22 - معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، طبعة دار إحياء التراث الإسلامي.
- 23 - تعليل الأحكام لمحمد مصطفى شلبي دار النهضة العربية - بيروت - .
- 24 - مقاصد الشريعة الإسلامية للعلامة الطاهر بن عاشور - تونس - 1366.
- 25 - مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها للاستاذ علال الفاسي دار اغرب الإسلامي الطبعة الخامسة 1993م.
- 26 - نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي لأحمد الريسوني دار الأمان الرباط. الطبعة الثانية 1424هـ - 2003م.
- 27 - الفكر المقاصدي قواعده وفوائده لأحمد الريسوني منشورات الزمن مطبعة النجاح الجديدة. الطبعة الثانية. 2008م.
- 28 - الاجتهاد المقاصدي حجته ضوابطه مجالاته لنور الدين الخادمي. وزارة الأوقاف القطرية، ط: 1/ 1419هـ - 1998م.
- 29 - مجلة سلسلة آفاق التجديد (حوار مع مجموعة من المفكرين حول موضوع مقاصد الشريعة) تحرير وحوار: عبد الجبار الرفاعي، دار الفكر دمشق 2001م.